



اللجنة الدائمة للسكان التقرير السنوي 2012

صفر 1434 - يناير 2013

الناشر : اللجنة الدائمة للسكان

الطبعة الأولى: 2013

جميع الحقوق محفوظة للجنة الدائمة للسكان

دولة قطر، الدوحة، ص.ب: 1855

هاتف : (+974) 44958888

فاكس : (+974) 44836109

البريد الإلكتروني : ppc@gsdp.gov.qa

الموقع الإلكتروني : www.ppc.gov.qa

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: 2013-66
الرقم الدولي (ردمك) : 99921-796-3-5

المحتويات	الصفحة
تقديم	5
أولاً) السياسة السكانية	7
ثانياً) إعداد الدراسات والتقارير	13
ثالثاً) تنظيم ورش العمل واللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية	21
رابعاً) التعاون الإقليمي والعربي والدولي	29
خامساً) التوعية والإعلام	35

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم التقرير السنوي الثالث للجنة الدائمة للسكان، الذي يتضمن خلاصة ما أنجزته اللجنة خلال عام 2012 في متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، وما أصدرته من دراسات، وما عقدته من لقاءات وورشات عمل وغير ذلك من الأنشطة.

يعرض التقرير للموضوعات التالية:

أولاً) عرض موجز لما تم إنجازه من أهداف كل محور من محاور السياسة السكانية خلال المرحلة الثالثة الممتدة من أكتوبر 2011 حتى أكتوبر 2012، وللتحديات التي ما زالت تواجه تحقيق تلك الأهداف.

ثانياً) تلخيص لدراسيتين أعدهما المكتب الفني للجنة خلال عام 2012، في إطار سلسلة "دراسات سكانية" التي صدر منها حتى الآن 16 دراسة.

ثالثاً) عرض مختصر لورش العمل واللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية التي نظمتها اللجنة خلال العام المنصرم، بما في ذلك احتفالية اللجنة باليوم القطري للسكان.

رابعاً) استعراض لأهم أنشطة اللجنة في مجالات التعاون الإقليمي والعربي والدولي، ولاسيما التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وغيرها.

خامساً) إيضاح ما قامت به اللجنة من نشاطات في مجال التعريف بأعمالها والتوعية بالقضايا السكانية، ولاسيما من خلال موقعها على شبكة الإنترنت وصفحتها على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك".

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير للخبراء والباحثين في المكتب الفني للجنة، ولنقاط ارتكاز السياسة السكانية، وممثلي الوزارات والهيئات الوطنية المشاركة في عضوية اللجنة، والجهات التي ساهمت في إعداد الدراسات والمسوحات السكانية، ومراسلي الصحف والوسائل الإعلامية، ولكل من ساهم في إنجاح أعمال اللجنة الدائمة للسكان خلال العام الفائت، راجياً أن يشكل هذا الجهد رافداً من روافد العمل الاجتماعي الهادف لتحقيق المزيد من التقدم لمجتمعنا القطري.

والله ولي التوفيق..

الدكتور صالح بن محمد النابت
رئيس اللجنة

أولاً السياسة السكانية

انطلقت المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في الحادي والعشرين من أكتوبر 2011، وانتهت في الشهر ذاته عام 2012؛ فمباشرة بعد الاحتفال السنوي للجنة باليوم القطري للسكان في العشرين من أكتوبر 2011، بدأت العمليات التحضيرية التي استمرت ثلاثة أشهر ونيف، والتي اشتملت على مجموعة من الفعاليات والنشاطات، أهمها:

- مناقشة أولويات المرحلة الثالثة وإقرارها
- "ترجمة" الأولويات إلى أهداف محددة
- إعداد استمارتي التنفيذ والمتابعة.

ووفقاً للخطة الزمنية المعدة سلفاً للمرحلة الثالثة، تم إرسال برنامج عمل هذه المرحلة، ولا سيما استمارة المتابعة الخاصة بكل مجموعة من مجموعات العمل في الأسبوع الأخير من شهر يناير 2012. واعتباراً من أول شهر فبراير 2012، بدأت مجموعات العمل الـ 13 بعملية جمع البيانات التي استمرت أربعة أشهر تم في نهايتها تسليم الاستثمارات معبأة للمكتب الفني. ومباشرة بعد استلام الاستثمارات التي قامت مجموعات العمل بتعبئتها من الجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، قام فريق المتابعة من المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بدءاً من شهر يونيو 2012 بمراجعة البيانات الواردة في هذه الاستثمارات وتدقيقها وتحليلها واستكمال النقص في بعضها عبر التواصل مع مجموعات العمل. ومنذ شهر يوليو 2012 وحتى شهر سبتمبر 2012، قام الخبراء في فريق المتابعة بتضمين البيانات التي

زودتهم بها مجموعات العمل في تقرير "حالة سكان قطر 2012"، الذي تم إشراره في اليوم القطري للسكان في 18 أكتوبر 2012 بحضور عدد من المسؤولين وممثلي الجهات الحكومية والأهلية المعنية ورؤساء وأعضاء المجموعات التنفيذية وممثلين عن المؤسسات ذات العلاقة بالقضايا السكانية.

وفيما يلي أهم ما جاء في هذا التقرير بحسب المحاور والأبعاد التي يتضمنها:

بلغ مجموع عدد الأهداف الخاصة بالمرحلة الثالثة من مراحل تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية (22) وعدد الإجراءات (67) نفذ منها كلياً أو جزئياً أكثر من (52%). وهذا يعني أن إنجازات هامة قد تحققت على المستوى العام، إلا أن هذه الإنجازات تتفاوت من بعد لآخر من أبعاد محاور السياسة السكانية التي تمت متابعتها خلال هذه المرحلة، كما يبين الجدول التالي:



الجدول 1: توزيع محاور وأبعاد السياسة السكانية حسب نسبة الإنجاز(%)

المحور وأبعاده	نسبة الإجراءات المنفذة كلياً	نسبة الإجراءات قيد التشريع	نسبة الإجراءات قيد التخطيط	نسبة الإجراءات غير المطبقة
السكان والقوى العاملة				
النمو السكاني والتركيبية السكانية	45	-	22	33
القوى العاملة	33	-	17	50
النمو الحضري	-	-	33	67
الإسكان	60	-	20	20
التعليم والتدريب				
التعليم	100	-	-	-
التدريب	50	-	50	-
الصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئية				
الصحة العامة	75	-	25	-
الصحة الإنجابية	-	-	-	100
البيئة والتنمية المستدامة	100	-	-	-
قضايا التمكين				
المرأة	50	33	17	-
الطفولة	40	40	20	-
الشباب	-	-	75	25
المسنون	60	-	40	-
ذوو الإعاقة	80	-	-	20

وفي التفاصيل، يبين التقرير طبيعة الإنجازات التي تحققت والتحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في كل محور من محاورها الأربعة التي تمت متابعتها في المرحلة الثالثة، كما يتضح من العرض الآتي:

المحور الأول: السكان والقوى العاملة:

أهم الإنجازات

- ❖ تعميق الوازع الديني بالحض على الزواج، والقيام بحملات توعية الشباب بقضايا الإنجاب ووضع برامج للثقافة الزوجية وحقوق وواجبات الزوجين في بناء أسرة متماسكة.
- ❖ تطوير سياسات الاستقدام بما يتناسب مع التوجه نحو اقتصاد المعرفة الذي يتطلب الاعتماد المتزايد على العمالة الماهرة وعالية المهارة.
- ❖ اتخاذ التدابير اللازمة ووضع الأنظمة والخطط الكفيلة بتأمين فرص العمل الكافية للسكان بعمر 15 سنة فما فوق في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى مستقبلاً.
- ❖ وضع الخطط والمشاريع الخاصة بإنجاز المجمعات العمالية بعيداً عن سكن العائلات والتأكيد على احتوائها جميع الخدمات اللازمة.

التحديات

- ❖ إمكانية زيادة المعدلات الحالية للنمو السكاني الطبيعي للمواطنين، أو المحافظة عليها على الأقل، وتحقيق التوازن في النمو السكاني العام.

- ❖ استمرار شركات القطاع الخاص في استخدام العمالة الرخيصة، رغم الدعوات المتواصلة للتحويل نحو اقتصاد المعرفة والاعتماد على العمالة الماهرة.
- ❖ لا تزال الحوافز التشجيعية للاستقرار خارج الدوحة غير كافية، إذ تبين أنه رغم تخصيص الأراضي السكنية وفتح فروع للدوائر الحكومية لتقديم الخدمات المختلفة في المدن القائمة أو المستحدثة خارج الدوحة، إلا أن الضغط السكاني لا يزال مستمراً على الدوحة الكبرى.
- ❖ تأخر منح الأرض المخصصة لبناء مساكن الأسر حديثة التكوين من المواطنين.

المحور الثاني: التعليم والتدريب

أهم الإنجازات

- ❖ وجود توجه مستمر لتحديث المناهج التعليمية. ويشمل هذا التوجه المدارس المستقلة ومناهج التعليم قبل الجامعي بمؤسسة قطر للتربية والعلوم.
- ❖ وجود مبادرات لإدماج فاعلين جدد في تحديث العملية التعليمية.
- ❖ وجود توجه أو تدابير تعنى بالارتقاء بنوعية برامج التدريب في القطاع الخاص بحيث تستجيب لمتطلبات سوق العمل.

التحديات

- ❖ الاستمرار في عملية ربط تخصصات التعليم العالي مع المتطلبات الجديدة والمستقبلية لسوق العمل.
- ❖ غياب إطار مؤسسي موحد يدير الاحتياجات التدريبية لمختلف القطاعات في الدولة ويتحكم فيها.

المحور الثالث: الصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة:

أهم الإنجازات

- ❖ تتضمن الاستراتيجية الوطنية للصحة (2011-2016) مشاريع وخططاً تهدف لتوفير الكوادر الطبية والصحية والإدارية، ولإسيما القطرية، وتدريبها وتأهيلها وفقاً لمعايير الجودة العالمية.
- ❖ تم افتتاح ثلاثة مراكز حكومية للرعاية الصحية الأولية خلال السنوات الثلاث الماضية، هي: مركز الضعاعين الصحي (يتبع مؤسسه الرعاية الصحية الأولية)، ومركز أبو نخله الصحي (يتبع مؤسسه الرعاية الصحية الأولية)، ومركز العمال الصحي (يديره الهلال الأحمر)، إضافة إلى ذلك، فقد تم افتتاح المركز الوطني لأبحاث وعلاج أمراض السرطان.
- ❖ تم وضع خطة عمل بدأت منذ عام 2010 وتنتهي عام 2020، بحيث نحقق جميع المنشآت والأعمال الإنشائية في دولة قطر اشتراطات المباني الخضراء.

التحديات

- ❖ ضعف الارتباط بين الزيادة السكانية المتنامية والتوسع والانتشار في المكون الصحي.
- ❖ عدم وجود مركز متخصص بطب الخصوبة.

❖ ضعف الوعي العام بمخاطر الاستهلاك غير الرشيد للماء والكهرباء.

المحور الرابع: قضايا التمكين:

أهم الإنجازات

- ❖ هناك خطة للتوعية بحقوق المرأة تمتد لثلاث سنوات من 2011/2012 - 2013/2014 يقوم بتفعيلها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان.
- ❖ أطلقت المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة حملة "الإغواء" عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تم تدشين خط النجدة للإعلان عن كل مظاهر العنف ضد الاطفال من قبل المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، وذلك في مايو 2010.
- ❖ تعمل هيئة التعليم بالمجلس الأعلى للتعليم على تصميم خطة متكاملة للعناية بالموهوبين واكتشافهم والارتقاء بهم.
- ❖ تم تمديد سن التقاعد في قانون رقم (8) لعام 2009م لسن الخامسة والستين.
- ❖ وجود لجنة مشتركة بين المجلس الأعلى للصحة ومركز الشفلح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة باسم "اللجنة الوطنية الاستشارية لتطوير الرعاية التأهيلية"، ويرأسها مساعد الأمين العام للشؤون الطبية في المجلس الأعلى للصحة، وممثل فيها كل من: مركز الشفلح، ومركز النور للمكفوفين، إضافة إلى ممثلين عن عدد من مؤسسات المجتمع المدني.

التحديات

- ❖ ضرورة تنوع أقسام النشاط الاقتصادي والمهن التي تعمل بها المرأة القطرية.
- ❖ القضاء على مختلف أوجه العنف ضد الأطفال.
- ❖ الرفع من مستويات المشاركة السياسية والاقتصادية والمجتمعية للشباب.
- ❖ التوعية بضرورة إرسال المسنين لدور الرعاية عندما يتطلب الأمر ذلك، ولاسيما عند عدم وجود من يقوم على رعايتهم ضمن الأسرة.
- ❖ تأمين المزيد من فرص العمل المناسبة للمعاقين.

وبناءً على كل ما سبق، انطلقت المرحلة الرابعة (2012-2013) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية مباشرة بعد اليوم القطري للسكان في 18 أكتوبر 2012، حيث تم الانتهاء من تحديد المحاور والأولويات وتشكيلات مجموعات العمل، والبدء بإعداد استمارتي التنفيذ والمتابعة.

ثانياً إعداد الدراسات والتقارير

دأبت اللجنة الدائمة للسكان على إصدار دراسات جديدة ضمن سلسلة "دراسات سكانية"، وهي دراسات علمية يعتمد بعضها على أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن جهاز الإحصاء وعن الجهات الأخرى المعنية بالقضايا السكانية في الدولة، بينما يستمد بعضها الآخر معطياته من مسح ميدانية يجريها خبراء المكتب الفني وباحثوه على عينات من المجتمع القطري. وقد صدر من هذه السلسلة حتى الآن ست عشرة دراسة، منها الدراستان التاليتان الصادرتان عام 2012:

(1) دراسة الوعي السكاني في المجتمع القطري: دراسة ميدانية لمعارف القطريين واتجاهاتهم نحو القضايا السكانية. وهي أول دراسة ميدانية يجريها المكتب الفني للجنة. وتهدف إلى:

✚ رصد مدى معرفة فئات المواطنين القطريين المختلفة للواقع السكاني والمشكلات المترتبة عليه.

✚ التعرف على اتجاهات الفئات المذكورة نحو القضايا السكانية الرئيسية.

✚ انعكاس المعرفة والاتجاهات على السلوك العملي للفئات المذكورة.

✚ استخلاص موجبات لآليات رفع مستوى الوعي السكاني.

وقد اعتمدت الدراسة على استطلاع أرسل بواسطة البريد الإلكتروني إلى مختلف الجهات الحكومية والأهلية والخاصة، وشمل عينة موسعة من المواطنين القطريين

الموزعين على فئات مختلفة بحسب الجنس والعمر ومكان الإقامة والحالة الزوجية والحالة التعليمية، وذلك باستخدام أداة الاستبيان.

بدأت الدراسة بالتعريف بالوعي السكاني الذي يتضمن ثلاثة مكونات: المعرفة، المواقف والاتجاهات، السلوك. فالتعرف على مستوى الوعي السكاني في بلد ما يتطلب التعرف على مدى معرفة السكان بالقضايا والمشكلات السكانية الرئيسية في البلد، واتجاهاتهم (آرائهم ومواقفهم) في المسائل السكانية المطروحة وآليات معالجتها، ثم التأكد من أن سلوكهم العملي ينسجم مع تلك المعارف والاتجاهات. وركزت الدراسة بوجه خاص على القضايا المتعلقة بالتركيبة السكانية وما يرتبط بها من مسائل النمو السكاني والنمو الحضري والإسكان والقوى العاملة. وفيما يلي نعرض أهم نتائج الدراسة وتوصياتها:

✚ **الوعي بالمسائل المتعلقة بالتركيبة السكانية للمجتمع:** أظهرت نتائج الدراسة معرفة شبه تامة بوجود مشكلة سكانية في دولة قطر. فالأغلبية الساحقة من القطريين (أكثر من 82% من أفراد العينة) يعتقدون أن قطر تعاني من مشكلة سكانية. وعبرت أكثرية هؤلاء عن المظاهر الرئيسية للمشكلة السكانية مثل: زيادة أعداد الوافدين أكثر من اللازم، ومزاحمة الوافدين للقطريين في الحصول على فرص العمل. وركزت الفئات الشابة أكثر على الآثار السلبية لهذه المظاهر،



بينما تقاربت مواقف فئات العينة المختلفة فيما يتعلق بالخطر الذي يهدد الهوية الوطنية للقطريين نتيجة اختلال التركيبة السكانية. كما دلت الإجابات على وعي كبير من أكثرية المستجيبين بأبعاد ومخاطر اختلال التركيبة السكانية، حيث وافقت الأكثرية الساحقة على العبارات التي تشير إلى مخاطر زيادة الاعتماد على الخدم والمبالغة في استقدام الوافدين. كما أظهرت الإجابات وعياً واضحاً بالمسائل المتعلقة بتأخر سن الزواج وأثره على معدلات النمو السكاني للقطريين، وبالتالي زيادة الاختلال في التركيبة السكانية للدولة. ولهذا أوصت الدراسة بالتأكيد على الإجراءات التي حددتها السياسة السكانية مثل تشجيع الشباب على الزواج والحد من مشكلات تأخره ومعالجة أسباب ذلك التأخر، وبخاصة التوعية بأهمية خفض المهور وخفض نفقات الزواج. كما دعت إلى التوسع في حملات التوعية للحد من اعتماد الأسر على العمالة المنزلية من جهة، وتشديد الجهات المعنية في استقدام هذه العمالة وتنظيم ذلك الاستقدام من جهة ثانية، وذلك بالتأكد من الحاجة الفعلية للعمالة المستقدمة، ومحاربة الاتجار بالعمالة الوهمية وما شابه من الإجراءات. وفيما يتعلق بالسلوك المتوقع للحد من عدد العمال اختارت الأكثرية الساحقة من المستجيبين (84%) البحث عن طريقة لتحديث وسائل العمل بحيث يمكن الاكتفاء بعدد أقل من العمال مع الحفاظ على مستوى الدخل. وهذا يشير بوضوح إلى أن المواطنين القطريين يساندون بقوة الدعوة للاتجاه نحو اعتماد اقتصاد المعرفة، والعمل على تحديث وسائل الإنتاج بغية الحد من أعداد العمالة الوافدة، ولاسيما العمالة اليدوية والمحدودة المهارة. وذلك ما شجع الدراسة على أن توصي بتسريع الخطوات الهادفة إلى التحول إلى اقتصاد المعرفة باعتباره الآلية الأهم لتصحيح اختلال التركيبة السكانية وتركيبية القوى العاملة في الدولة.

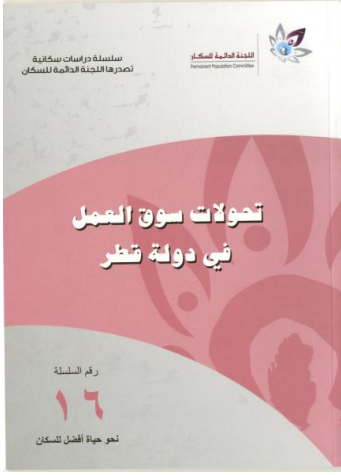
 **الوعي بالمسائل المتعلقة بقضايا القوى العاملة:** تأكد الوعي السكاني بين المواطنين القطريين أيضاً فيما يتعلق بقضايا القوى العاملة. فعندما سئل أفراد العينة: هل ترى أن بالإمكان الحد من استقدام العمالة الوافدة مع استمرار تطبيق خطط التنمية الحالية في الدولة؟ أجابت أكثريةهم (62.7%) بنعم، بينما أجاب أقل من ربعهم (22.3%) بلا. وفيما يتعلق بكيفية الحد من استقدام العمالة اختارت الأكثرية الساحقة من أفراد العينة محاربة الاتجار بالعمالة الوهمية (97.4%)، وتحديث وسائل الإنتاج لتستوعب أعداداً أقل من العاملين (95.6%) وتدريب القطريين على القيام بجميع أنواع العمل. وأظهر المستجيبون وعياً كبيراً فيما يتعلق بالأبعاد الثقافية لوجود الأعداد الكبيرة من القوى العاملة الوافدة. فقد وافق نحو 94% على القول بأن الحفاظ على ثقافة المجتمع وهويته أهم من التوسع العمراني. كما وافق على القول بأن العادات والتقاليد السائدة لا تعيق زيادة مساهمة النساء القطريات في القوى العاملة 84% من أفراد العينة. وقد أوصت الدراسة بضرورة القيام بحملات توعية تركز على أهمية مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل كإحدى وسائل الحد من استقدام العمالة الوافدة، وليس فقط كأحد الحقوق الطبيعية للمرأة. كما أن تطوير التعليم بوجه عام من جهة، والتركيز على تعليم الذكور من جهة ثانية، يساعد في زيادة نسبة القبول بمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. وفيما

يتعلق بموضوع العمل في القطاع الخاص، بينت الدراسة أن رفض العمل في هذا القطاع من قبل المواطنين القطريين ليس مطلقاً، بل هو متعلق بالأجر والامتيازات الأخرى التي يوفرها القطاع الحكومي. فعندما طُرح السؤال: إذا كنت موظفاً في الإدارة الحكومية وعُرض عليك عمل في القطاع الخاص بأجر أعلى ماذا تفعل؟ لم يرفض العرض جملة وتفصيلاً سوى أقل من 18% منهم. وكان الجامعيون فما فوق أكثر حزمًا في قبول العرض من غيرهم. وبما أن موافقة المواطنين القطريين على العمل في القطاع الخاص تتعلق بالأجر ونظام العمل والامتيازات الأخرى التي يمكن أن يوفرها لهم، فإن صدور تشريعات تهدف إلى المساواة في الأجر والامتيازات بين القطاعين الحكومي والخاص، وتشجيع الشركات الخاصة على رفع الأجور يساعد في زيادة نسبة المواطنين العاملين في هذا القطاع.

الوعي بالمسائل المتعلقة بالنمو الحضري: أظهرت الدراسة أن هناك وعياً متقدماً بالمسائل المتعلقة بالنمو الحضري، حيث رأى نحو ثلاثة أرباع أفراد العينة بأن تركيز النسبة الأكبر من سكان الدولة في الدوحة الكبرى (بلديتي الدوحة والريان) يعد مشكلة سكانية رئيسية. كما رأت أكثرية المستجيبين أن أهم سبب لتركز معظم السكان في مدينة الدوحة هو عدم الاهتمام الكافي بتنمية المناطق الأخرى خارجها. ولهذا أوصت الدراسة بالتوسع في إنشاء المدن الجديدة خارج الدوحة وتوزيعها توزيعاً جغرافياً متوازناً على جميع المناطق. والاهتمام بالمدن المتوسطة والصغيرة القائمة، ومنح مزايا للسكن فيها وتنميتها، ومنحها صلاحيات المشاركة في وضع برامجها التنموية. ومما يلفت النظر أن أكثر من ثلثي أفراد العينة أفادوا بأنهم مستعدون لمغادرة الدوحة والذهاب للاستقرار خارجها إذا منحوا مساكن مجانية، مما يدل على إمكانية مقاربة جديدة لحل مسألة تركيز السكان في الدوحة، وذلك بتأمين المساكن خارجها من قبل الدولة أو مؤسسات العمل، إما مجاناً أو بأسعار رمزية. كما يمكن أن يكون تخصيص أراضي السكن في المناطق خارج الدوحة أحد الحلول المناسبة لمشكلة تركيز السكان في الدوحة.

الوعي بالمسائل المتعلقة بالإسكان: أفادت الأكثرية الساحقة من أفراد العينة (نحو 90%) بوجود مشكلة إسكان في دولة قطر، ورأت النسبة الأكبر من هؤلاء أن أهم مظهر لمشكلة الإسكان يتمثل في زيادة تكاليف بناء المسكن عن طاقة الموظفين. كما قال بعضهم بأن المظهر الأهم هو التأخر في منح الأرض للمواطنين. وظهر نزوع واضح نحو سكن الأسرة النووية (الزوج والزوجة والأولاد) في مسكن مستقل. وأكد أكثر من 95% من المستجيبين بأن المتزوجين الجدد يجدون صعوبة في الحصول على مسكن مستقل. ونتيجة التحليل تبين أن بالإمكان منح شقق سكنية لشريحة واسعة من المواطنين، ولاسيما المتزوجين حديثاً أو المقبلين على الزواج، بدلاً من الأرض والقرض، دون اشتراط القرب من سكن الأهل والأقارب، مما يشير إلى أن تغيرات ملموسة بدأت تشق طريقها في عادات القطريين المتعلقة بالإسكان.

2) تحولات سوق العمل في دولة قطر: وتهدف هذه الدراسة إلى:



✚ رصد التحولات البنيوية والذاتية التي شهدتها منظومة سوق العمل خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

✚ قياس دور المتغيرات الهيكلية على واقع سوق العمل ومكوناته.

✚ التعرف على الدور الذي يلعبه قطاع سوق العمل في تحقيق الرؤى والسياسات التنموية وفي تنشيط الدورة الاقتصادية.

✚ دراسة تأثير تحولات سوق العمل على الواقع السكاني للدولة.

ففى الوقت الذي تحضر فيه دولة قطر لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022، وبداية تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، تطرح تحولات سوق العمل نفسها كأحدى أولويات البحث والتخطيط.

لقد ساهمت تحولات سوق العمل القطري في بروز ملامح جديدة تتمثل في تركيبتين مكملتين لبعضهما بعضاً، وهما: قوة العمل القطرية، وقوة العمل غير القطرية. وهاتان التركيبتان، اللتان تختلفان من حيث الحجم والبنية النوعية والعمرية والتعليمية والمهنية والحالة العملية والتوزع عبر النشاطات والقطاعات الاقتصادية، عرفتا مسارين مختلفين بين عامي 1986 و2010.

فتحولات سوق العمل القطرية ترتبط بالعوامل الداخلية المتعلقة بالنمو الطبيعي للسكان القطريين والتحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع القطري ومستويات تأثير سياسات الدولة على مختلف مكونات المجتمع، ولاسيما النساء والشباب، وتوسيع الفرص لكل المواطنين. وأما قوة العمل غير القطرية فقد أحدثت تحولاتها السريعة المتتالية تغيرات في وظيفة استقدام العمالة، ليصبح هذا الاستقدام محدداً رئيسياً للتركيب السكانية والواقع الاقتصادي، ومن ثم واقع سوق العمل. ولعل ما يميز تواجد تركيبة قوة العمل غير القطرية تأثير حجم هذا التواجد بالعوامل الهيكلية المؤثرة للاقتصاد القطري ومستويات نموه؛ فكلما نما الاقتصاد القطري وتوجه نحو التوسع كلما ازداد الطلب على العمالة الوافدة. لهذا، فكما استدعت المشاريع التنموية الخاصة بالمراحل التنموية السابقة استقدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة غير الوطنية، فإن المشاريع التنموية المستقبلية والمشاريع الأساسية والداعمة لاستضافة دولة قطر لكأس العالم 2022 ستطلب كذلك جلب المزيد من الأيدي العاملة الوافدة، الأمر الذي سيحدث تغييراً جديداً في تركيبة سوق العمل القطرية.

وبعد أن استعرضت الدراسة التحولات البنيوية لسوق العمل القطري، مثل توسع القدرات التوظيفية، والنمو المتباين للفئات النشطة القطرية وغير القطرية، والاندماج المتواصل للمرأة

القطرية في النشاط الاقتصادي، وتعدد قطاعات التوظيف، والاستقطاب المتباين للقطاعات، وهيمنة العاملين بأجر. والتحولات النوعية والعمرية والمهنية والتعليمية مثل النمو المتباين لتركيبية المهن القطرية وغير القطرية، وارتفاع المستوى التعليمي. طرحت السيناريوهات المحتملة للتحولات المستقبلية لسوق العمل القطري.

فتركيبية سوق العمل في دولة قطر ستشهد تحولات متتالية بين الأعوام 2012-2017 و2017-2022، وسيحدد حجمها وطبيعتها مع توقيت انطلاقة المشاريع الخاصة باستضافة كأس العالم. لهذا، يمكن تصور جملة من السيناريوهات، يقوم كل واحد منها على محددات تخطيطية تتمثل في احتياجات مشاريع كأس العالم والمشاريع التنموية الداعمة لها، بالإضافة إلى الاحتياجات العادية والطبيعية لمختلف الأنشطة الاقتصادية والمجتمعية في قطر. هذه المقاربة تساعد على تقدير احتياجات كل إطار، ومن ثم تحديد الاحتياجات الكلية من اليد العاملة وعقود العمل، لتبرز حالات متعددة يتجاوز حجم عقود العمل فيها من اليد العاملة المرجوة والمطلوبة للمحددات المستقبلية الثلاثة المذكورة خلال الأعوام 2012-2022، ما بين 1.3 مليون و1.5 مليون عقد عمل.

ولعل من بين أول إسقاطات تحديد الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل بين 2012-2022 الناجمة عن التوسع في المشروعات والاستثمارات فقط، هو وجود نوعين من هذه الاحتياجات، هما: احتياجات مؤقتة واحتياجات مؤقتة-دائمة. وهذه الأخيرة التي تشكل الجزء الثابت في تركيبية قوة العمل في قطر وفي تركيبيتها السكانية تمثل ما بين 61% و71% من إجمالي الاحتياجات المطلوبة خلال الأعوام 2012-2022، لتواصل مختلف القطاعات والأنشطة في قطر نموها وتوسعها الذي عرف منعرجاً منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة. في حين تمثل الاحتياجات المؤقتة والخاصة بإنجاز مشاريع كأس العالم ما بين 29 إلى 39% من إجمالي هذه الاحتياجات.

لهذا، يجب التمييز في قراءة التحولات المستقبلية لمنظومة سوق العمل بين الثابت والمتغير ومستويات تأثير كل واحد منهما. غير أن التأثيرات، ولو كانت مرحلية، ستتمس بمختلف مكونات تركيبية سوق العمل المتمثلة في بنيتها وخصائصها الذاتية. وهذه السيناريوهات، التي ستؤثر بمستويات متباينة على مختلف مكونات سوق العمل، تسمح باستخلاص بعض توجهات مختلف جوانب سوق العمل.

وفي الختام خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

منظومة سوق العمل القطرية في حالة تحول وتجدد مستمرين. وهذا التحول يدفع منظومة سوق العمل لتصبح أكثر حداثة وتنوعاً، ويجعلها دائماً تتأقلم مع المتطلبات المتنوعة والمتجددة لمختلف المتطلبات التنموية والتحديات الجديدة.

توسع القدرات التوظيفية المتواصلة لسوق العمل بين 1986 و2010، الذي تجاوز حتى الأزمات المالية الدولية، يترجم معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في السنوات الأخيرة وارتفاع موازنات الدولة المتتالية.

تحولات منظومة سوق العمل تعود بالدرجة الأولى إلى دور العوامل الهيكلية التي تحكم اقتصاد وتوجهات الدولة.

تركيبية سوق العمل تجمع بين خصائص أنماط إنتاجية واقتصادية متنوعة تكوّن مجتمعة بنية الاقتصاد القطري.

التحولات المستقبلية لسوق العمل تتطلب الرصد المتواصل لتحديد التوجهات المستقبلية بغية رسم السياسات المناسبة. ويستدعي هذا الرصد إقامة نظام معلومات خاصة بسوق العمل، يجمع بين البيانات الوصفية التي تغطي مختلف خصائص مكونات قوة العمل وخصائص من يدخلون سوق العمل لأول مرة والمستقدمين الجدد، ليتم رصد مكانة التوجهات الجديدة وقياسها داخل تركيبة سوق العمل وتوجهاتها المستقبلية.

تركيبية سوق العمل المستقبلية ستجمع بين المتطلبات الخاصة لمشاريع استضافة دولة قطر لكأس العالم لكرة القدم 2022 واحتياجات استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر والاحتياجات التقليدية للاقتصاد والمجتمع القطري.

التحولات المستقبلية لسوق العمل وخاصة التحولات البنيوية ستأثر كذلك بطبيعة التشريعات التي تحكم سوق العمل والاستثمار والكفالة.

التحولات المستقبلية لتركيبية سوق العمل تتطلب إدماج مكونات هذه التحولات من زوايا المتغيرات الدائمة والمتغيرات المؤقتة. لذا فإن تأثير بعض هذه التحولات الكمية على التركيبة السكانية سيكون مؤقتا.

ثالثاً

تنظيم ورش العمل واللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية

(1) ورشة عمل "السكان والقوى العاملة": عقدت اللجنة الدائمة للسكان يوم الثلاثاء الموافق 5 يونيو

أهداف ورشة العمل

- تحديد مستويات تفاعل السياسة السكانية مع استراتيجية التنمية الوطنية.
- الاطلاع على آليات عمل السياسة السكانية ومجموعاتها.
- خلق نقاش علمي جاد حول آخر إصدارات المكتب الفني من سلسلة الدراسات السكانية، وإمكانية تطبيق التوصيات.
- نشر الوعي بالقضايا السكانية.

2012 في فندق الفور سيزون ورشة عمل "السكان والقوى العاملة". وقد شارك في فعاليات هذه الورشة، إضافة إلى منتسبي المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، وفرق عمل إعداد السياسة السكانية، ورؤساء وأعضاء المجموعات التنفيذية لبرنامج عملها (نقاط الارتكاز)، وممثلين عن الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بالقضايا السكانية.

وقد افتتح الورشة سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، الأمين العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي، بكلمة رحب فيها بالضيوف والمشاركين في ورشة العمل التي تهدف إلى تسليط الضوء على مسائل وقضايا تتصل بالسكان والقوى العاملة في الدولة كمحور أساسي من محاور السياسة السكانية المستمدة من رؤية قطر الوطنية 2030، والمنضوية تحت مظلة استراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016).



وفي سياق متصل، شدد سعادته على أن السياسة السكانية للدولة ترمي إلى إحداث تغيير كمي ونوعي في المتغيرات السكانية والمسائل المرتبطة بها، وذلك عبر مجموعة من الخطط والبرامج التنفيذية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة أفضل لسكان دولة قطر، وهو الهدف النهائي ليس للسياسة السكانية فحسب، بل أيضاً لاستراتيجية التنمية الوطنية ورؤية قطر الوطنية.

وبعد ذلك، قدم الدكتور/ عبدالله الحمادي، مدير المكتب الفني بالإنابة، نبذة عن سير العمل في المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية التي انطلقت في الحادي والعشرين من

أكتوبر 2011، والتي ستنتهي في العشرين من الشهر ذاته من هذا العام، حيث أشار إلى أنه بعد الاحتفال السنوي للجنة باليوم القطري للسكان في العشرين من أكتوبر العام الفائت، بدأت مباشرة العمليات التحضيرية التي استمرت ثلاثة أشهر ونيّف، والتي اشتملت على مجموعة من الفعاليات والنشاطات.

أما الكلمة الثالثة والأخيرة في جلسة الافتتاح، فقد كانت للأستاذ/ سلطان الكواري، مدير إدارة الإحصاءات السكانية والاجتماعية في جهاز الإحصاء القطري، تحدث فيها عن أهم البيانات التي يمكن توفرها في جهاز الإحصاء، منوهاً بإنجاز مسودة الاسقاطات السكانية، ومعلنًا توفرها خلال الأيام المقبلة واعتمادها كبيانات رسمية لدولة قطر.

وبعد كلمات الافتتاح أنفة الذكر، عقدت جلسة خاصة بعرض ومناقشة أحدث دراسات المكتب الفني لعام 2012. وقد أدارت هذه الجلسة السيدة نوره ناصر المريخي، عضو اللجنة الدائمة للسكان، والتي أكدت على أهمية الدراسات العلمية التي يصدرها المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان ودورها في تفعيل السياسة السكانية ودعمها. وقد تم عرض أحدث الدراسات والتعقيب عليها ومناقشتها. والدراسات التي عرضت، هي: دراسة "الوعي السكاني في المجتمع القطري- دراسة ميدانية لمعارف القطريين واتجاهاتهم نحو القضايا السكانية"، ودراسة "تحولات سوق العمل في المجتمع القطري". إضافة إلى ذلك، فقد تم استعراض النتائج الأولية للدراسة الموسومة بـ "وقت الفراغ لدى الشباب بدولة قطر". وبعد الانتهاء من تقديم العروض والتعقيب عليها، فتح المجال أمام الحضور لإبداء آرائهم ومناقشة ما تم عرضه.



وفي الختام، رد المحاضرون على أسئلة الحاضرين واستفساراتهم وناقشوا ملاحظاتهم. ثم أعلنت، بعد ذلك، رئيسة الجلسة انتهاء فعاليات ورشة العمل.

(2) اليوم القطري للسكان 2012: تحتفل اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر في شهر أكتوبر من كل عام

باليوم القطري للسكان. وقد عقد الاحتفال هذا العام يوم الخميس 18 أكتوبر 2012، في فندق الفورسيزن بالدوحة، حيث نظمت اللجنة ملتقى شارك فيه أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، والمشاركون في إعداد السياسة السكانية، ورؤساء وأعضاء المجموعات التنفيذية لبرنامج العمل (نقاط الارتكاز)، وممثلون عن الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بالقضايا السكانية. وقد حددت أهداف الملتقى بـ:



استعراض ما تم إنجازه خلال السنة الثالثة من تطبيق السياسة السكانية.

مناقشة أهم القضايا السكانية في دولة قطر واقتراح أنجع السبل لمعالجتها.

تكريم رؤساء المجموعات والأعضاء الفاعلين السابقين.

تحديد الأولويات وطريقة العمل في المرحلة المقبلة.

افتتح سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النابت، الأمين العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي، الاحتفالية

بكلمة رحب فيها بالضيوف وتمنى للمشاركين في الورشة النجاح في تحقيق أهداف الاحتفالية. ونوه بسعادته بتجربة اللجنة الدائمة للسكان في إعداد وتنفيذ السياسة السكانية قائلاً: "لقد أصبحت تجربة السياسة السكانية لدولة قطر واحدة من أنجح التجارب في المنطقة العربية. وليس أدل على ذلك من دعوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية للمكتب الفني للجنة الدائمة للسكان لاستعراض التجربة القطرية في هذا المجال من خلال ورشة العمل التي عقدت الشهر الماضي في الأردن".



ثم أُلقيت كلمة سعادة وكيل وزارة العمل التي تطرقت إلى الخطوط العريضة لاستراتيجية قطاع سوق العمل 2011-2016، وأهدافها الرئيسية المتمثلة في التنمية الواسعة لرأس المال البشري والكفاءة الأكبر لسوق العمل. كما تعرضت الكلمة للمكونات الأساسية للاستراتيجية وللنتائج التي تسعى لتحقيقها، ودور مختلف الشركاء في الوصول إلى تلك الأهداف خلال الفترة الزمنية المقررة.

بعد ذلك تحدث الدكتور/ عبد الله الزعبي، المستشار الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، مبيناً كيف ترجم التعاون الفعلي بين المكتب الإقليمي للصندوق واللجنة الدائمة للسكان منذ عام 2009، من خلال إعداد خطة عمل متكاملة تؤدي إلى تطوير عمل اللجنة وتدعيم قدراتها البشرية، ومثمناً الدور الفاعل الذي تلعبه اللجنة الدائمة للسكان على النطاق المحلي والإقليمي والدولي، ومساهمتهما الفاعلة في المؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بالسكان والتنمية.

وفي الجلسة الثانية قدم السيد/ يوسف مبارك الدوسري، المكلف بمهام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، عرضاً موجزاً لتقرير "حالة سكان قطر 2012: ثلاثة أعوام على انطلاق السياسة السكانية" شرح فيه خطوات إعداد التقرير ومصادره وأهم النتائج التي توصل إليها. وقد تضمن التقرير، إضافة إلى الإنجازات المحققة، التحديات التي ما تزال تواجه تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، والأولويات التي يقترحها المكتب الفني للمرحلة الرابعة من مراحل تنفيذ البرنامج المذكور.

أما الجلسة الثالثة، فخصصت للحلقات النقاشية لمجموعات متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية. وقد أعيد تشكيل مجموعات المناقشة بحيث تخدم هدف التنسيق بين الأبعاد المتقاربة.



وعلى مدى ساعة كاملة ناقشت كل مجموعة الأهداف والتساؤلات التي اقترحها المكتب الفني كأوليات للعمل في المرحلة الرابعة من مراحل تنفيذ برنامج العمل، لتتوصل في الجلسة الرابعة والأخيرة إلى عرض النتائج التي تم التوصل إليها، والتي تبلورت كما يلي:

ركزت مجموعة السكان والقوى العاملة على عدد من الأولويات مثل: تركيز الدورات التثقيفية قبل الزواج وبعده، وإدراج التوعية بأضرار الطلاق في المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية، وعلى وضع شروط خاصة للاستقدام تتضمن إلزام شركات القطاع الخاص بالعمل على توعية العاملين لديها بالعادات والتقاليد القطرية. كما اقترحت المجموعة تفعيل القانون الخاص بالتقطير وتعميمه على كافة مؤسسات القطاع الخاص، والتأكيد على أهمية ربط تخصصات وكفاءات مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل وتدريبهم بما يتناسب مع الوظائف في القطاع الخاص، وتوفير الحوافز لشركات القطاع الخاص لتشغيل العمالة القطرية ومساهمة الدولة مع مؤسسات القطاع الخاص من أجل توفير المزايا والحوافز التي يحصل عليها القطريون العاملون في الإدارة الحكومية والقطاع العام. وأما بشأن هدف التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، فقد أكدت اللجنة على إصدار قانون خاص ينظم استقدام العمالة المنزلية ويحد من الاتجار بها، والعمل على تسهيل الإجراءات التي تتطلب أعداداً أكبر من العمالة المنزلية.

أما مجموعة النمو الحضري والإسكان والبيئة فقد ركزت على المجالات التي يمكن فيها تعزيز اللامركزية والوسائل والإجراءات الهادفة لتشجيع المواطنين على العمل والسكن خارج الدوحة الكبرى، فرأت تشكيل لجان أو مجالس لطرح الأفكار والمقترحات لسكان المدن خارج الدوحة، وتوفير فرص العمل والخدمات في تلك المدن. كما أكدت على دراسة وتطوير مشروع المساحات الخضراء في المناطق السكنية والمناطق المجاورة لها. وفيما يتعلق بترشيد استهلاك المياه والطاقة دعت المجموعة إلى توعية المواطنين بأهمية الحد من الاستهلاك، ووضع اللوائح المناسبة لتنفيذ قانون المياه. كما أكدت على التوسع في معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الأغراض الزراعية والصناعية ومعالجة وتدوير النفايات... وغيرها.

وفيما يتعلق بهدف تطوير المناهج الدراسية، دعت مجموعة التعليم والتدريب والشباب إلى وضع تصور للتعليم والتدريب المهني يضمن إدخال التعليم التقني والمهني في صلب النظام التعليمي. وإلى إنشاء مؤسسات تعليم وتدريب فني تتناسب مع احتياجات سوق العمل. واستحداث هيئة وطنية للمؤهلات. وفيما يتعلق بتمكين الشباب، أكدت المجموعة على أخذ المبادرات في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستقطاب المتطوعين من الشباب وإعدادهم للمساهمة في خطط التنمية الوطنية، والعمل على استصدار التشريعات القانونية التي تسهم في دعم الشباب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

ودعت مجموعة الصحة العامة والصحة الإنجابية إلى زيادة عدد المراكز الصحية الأولية وعدد أسرة مستشفيات الخدمة الثانية ليتماشى مع النمو السكاني، وتوزيعها على أحياء ومناطق الدولة. كما دعت إلى تفعيل طب الأسرة وتجويد خدماته لتخفيف الضغط عن المستشفيات. وأكدت المجموعة على أهمية دعم مشروع التأمين الصحي لجميع فئات السكان. كما أكدت المجموعة على أهمية إنشاء مركز وطني لأبحاث وعلاج الخصوبة، والتنسيق مع جهات رعاية الأمومة والطفولة لدراسة الأسباب الاجتماعية والنفسية والمادية المؤثرة على الخصوبة.

وبعد تأكيدها على الترابط بين أولويات السياسة السكانية وأولويات استراتيجية التنمية الوطنية بشأن قضايا التمكين، ركزت مجموعة المرأة والطفولة على متابعة أولويات المرحلة الثالثة حتى تنفيذها تنفيذاً كاملاً، وتطوير الخدمات المساندة للمرأة العاملة وخلق بيئة تساعد على الاستمرار في العمل. وفيما يتعلق بالطفولة ركزت المجموعة على تطوير آليات الرصد الخاصة بظاهرة العنف ضد الأطفال مع المؤسسات المعنية بالدولة، والاستمرار في العمل على تطوير برامج التوعية بحقوق الطفل والقضاء على ظاهرة العنف الأسري.

أما مجموعة المسنين وذوي الإعاقة، فأكدت على متابعة تفعيل مشاريع قطاع الحماية الاجتماعية مثل مشروع مراجعة وتطوير نظام المعاشات التقاعدية، ومشروع التوعية بأهمية مختلف أنواع العمل. واقترحت المجموعة رفع سن التقاعد المبكر، ورفع السن القانوني للتقاعد وربطه بالقدرة على العمل والعطاء. وفيما يخص ذوي الإعاقة ناقشت المجموعة القانون رقم 2 لعام 2004، وتحديد المادة الخامسة التي تنص على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بما لا يقل عن 2% من مجموع درجات الوظائف في الجهات المختصة، وأكدت بهذا الشأن على الآليات المستمدة من مشاريع قطاع الحماية الاجتماعية.

(3) الدورات التدريبية: كما في كل عام، أولت اللجنة الدائمة للسكان خلال العام 2012 اهتماماً خاصاً بمسألة تأهيل كوادرها وتنمية قدراتهم البحثية عبر التدريب المستمر داخل الدولة وخارجها بما ينسجم مع متطلبات برامج عملها السنوية المتعلقة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية وإعداد الدراسات العلمية. بناءً عليه، نفذت خلال العام المذكور الدورات التدريبية التالية:

دورة تدريبية خارجية حول "العدالة الصحية والصحة الإنجابية في الدول العربية: من عملية البحث إلى وضع السياسات": برعاية من مركز البحوث الاجتماعية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسة هيوليت والجمعية السويسرية للبحوث، نُظمت في الفترة الممتدة من 18 ديسمبر 2011 إلى 5 يناير 2012 دورة تدريبية حول موضوع "العدالة الصحية والصحة الإنجابية في الدول العربية: من عملية البحث إلى وضع السياسات" التي شاركت فيها باحثات من اللجنة الدائمة للسكان في إطار برنامج التعاون بين اللجنة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بناءً على بند تطوير القدرات الوطنية. وقد شارك في الدورة حوالي اثنين وثلاثين باحثاً في مجال الصحة الإنجابية من مختلف الدول العربية (قطر وعمان ولبنان وفلسطين وسوريا والعراق واليمن ومصر والمغرب والسودان) إضافة إلى باحثة مشاركة من الولايات المتحدة الأمريكية.

تمحورت أهداف الدورة حول محاولة وضع الإطار العام للصحة الإنجابية والقضايا السكانية ضمن جدول أعمال العدالة الصحية، حيث تم تقديم عددٍ من البحوث التجريبية، واعتماد الأدلة في البحث في موضوع العدالة الصحية الإنجابية ومحدداتها الاجتماعية عن طريق تطوير المهارات والقدرات البحثية لدى الباحثين إقليمياً على وجه التحديد، بالإضافة إلى تفعيل العمل بين القطاعات للتخفيف من عدم المساواة فيما يتعلق بالصحة على جميع الأصعدة داخل المجتمع.

دورات تدريبية داخلية: بالتعاون مع معهد التنمية الإدارية نفذت خلال عام 2012 مجموعة من الدورات التدريبية التي شاركت فيها باحثات المكتب الفني في مجال بناء القدرات، والقيادة

والإشراف، والحاسوب والمعلومات، والاتصال والإعلام والعلاقات العامة. والجدول التالي يبين اسم الدورة وتاريخها ومدتها:

الجدول 1: الدورات التدريبية المنفذة من قبل معهد التنمية الإدارية خلال العام 2012

م	اسم الدورة	التاريخ	المدة
1	الالتزام والانتماء الوظيفي	2012/1/12-10	3 أيام
2	التعامل مع ضغوط العمل	2012/1/19-17	3 أيام
3	الإدارة الاستراتيجية	2012/2/2-1/31	3 أيام
4	التميز الوظيفي	2012/2/9-7	3 أيام
5	التعامل مع وسائل الإعلام	2012/2/16-12	5 أيام
6	مايكروسوفت بوربوينت	2012/2/23-19	5 أيام
7	المراسم والبروتوكول والاتيكييت	2012/3/1-2/26	5 أيام
8	مايكروسوفت وورد "مستوى متقدم"	2012/3/15-11	5 أيام
9	إدارة وتنظيم الاجتماعات	2012/3/15-13	3 أيام
10	مهارات التعامل مع الآخرين	2012/3/15-13	3 أيام
11	الأرشفة وتنظيم الوثائق	2012/3/22-18	5 أيام
12	استراتيجية التحديث والتطوير المؤسسي	2012/3/29-25	5 أيام
13	مايكروسوفت أوت لوك	2012/3/29-25	5 أيام
14	المراسم والبروتوكول والاتيكييت	2012/11/8-4	4 أيام
15	استراتيجية التنمية الوطنية (2011 – 2016)	2012/11/15-11	5 أيام
16	مايكروسوفت اكسل (متقدم)	2012/12/13-9	5 أيام

رابعاً التعاون الإقليمي والعربي والدولي

(1) **التعاون الإقليمي:** منذ تأسيسها ساهمت اللجنة الدائمة للسكان ولاتزال تساهم بفاعلية في مجال التعاون الإقليمي، حيث شاركت خلال عام 2012 في:

✚ **اللقاء السادس عشر للمسؤولين الفنيين عن إعداد الخطط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 28-29 مارس 2012 المنامة – مملكة البحرين:** نظمت الأمانة العامة لمجلس التعاون وبالتعاون مع وزارة المالية في مملكة البحرين اللقاء السادس عشر للمسؤولين الفنيين عن إعداد الخطط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة المشار إليها أعلاه في مملكة البحرين، حيث شاركت في اللقاء وفود تمثل وزارة التخطيط واقتصاد بالمملكة العربية السعودية، ووزارتي الإقتصاد بكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، والأمانة العامة للتخطيط التنموي بدولة قطر، والأمانة العامة للتخطيط والتنمية بدولة الكويت، بالإضافة إلى إدارة التخطيط والتنمية بمجلس التعاون. وقد اشتمل هذا اللقاء على زيارات قام بها الوفد المشارك للمسؤولين في كل من وزارات حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، وهيئة الحكومة الإلكترونية، وهيئة ضمان الجودة، والمجلس الأعلى للمرأة، وبنك الإبداع، وبنك الأسرة، بالإضافة إلى زيارة مدينة سلمان الصناعية. وقد كان هذا اللقاء فرصة جيدة للتعارف وتبادل الخبرات مع مسؤولي إعداد الخطط بدول مجلس التعاون سواء فيما يتعلق بالجانب النظري الخاص بعملية إعداد الخطط والبرامج والأولويات أو الجانب العملي الخاص بوضع هذه الخطط والبرامج موضع التنفيذ. كما أتاح هذا اللقاء الفرصة للاطلاع على خطط وبرامج الوزارات والمؤسسات التي تمت زيارتها والتعرف على الآليات والبرامج المستخدمة لتنفيذ أهدافها.

✚ **الاجتماع الثامن والعشرين للجنة وكلاء وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 23 إبريل 2012م في مقر الأمانة العامة-الرياض:** تلبية لدعوة وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، عقدت لجنة وكلاء وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية بدول المجلس اجتماعها الثامن والعشرين. وقد شاركت دولة قطر في الاجتماع المذكور بوفد رسمي ترأسه سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، الأمين العام للتخطيط التنموي ورئيس اللجنة الدائمة للسكان.

وقد ناقش المجتمعون العديد من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، واستعرضوا محضري اجتماعي لجنة السياسات السكانية الحادي عشر (أكتوبر 2011م) والثاني عشر (يناير 2012م) وما تضمناه من توصيات، ولاسيما تلك التي تتعلق بمسودة الإطار العام المطور للاستراتيجية السكانية بدول المجلس واستبانة الواقع السكاني التي تم رفعها للجنة الوزارية للتخطيط والتنمية للموافقة عليها واعتمادها مع التأكيد على أن تتم تعيبتها سنوياً من قبل الدول الأعضاء خلال الربع الأول من السنة التالية، وعلى أن تعمم استبانة كل دولة على بقية الدول الأعضاء للاستفادة منها.

من جانب آخر، فقد رحبت اللجنة في اجتماعها المذكور بالدعوة الكريمة من دولة قطر للمشاركة في ورشة عمل حول مفاهيم الاقتصاد المعرفي التي عقدت بدولة قطر خلال في 10-11 أكتوبر 2012م.

وفي الختام، قررت اللجنة عقد اجتماعها التاسع والعشرين خلال الأسبوع الأخير من شهر أبريل 2013م، وسوف يتم التنسيق بين مملكة البحرين والأمانة العامة لتحديد الموعد النهائي للاجتماع .

(2) التعاون العربي: كانت اللجنة الدائمة للسكان ولاتزال تعمل على تعزيز العمل السكاني العربي المشترك من خلال العديد من الفعاليات واللقاءات، حيث شاركت خلال العام 2012 باثنتين من هذه النشاطات، هما:

 اجتماع اللجنة الدائمة المصغرة لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية خلال الفترة 20-21 يونيو 2012: استناداً إلى توصية الاجتماع الثالث عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية الذي انعقد في الدوحة عام 2011، والداعية إلى تشكيل لجنة دائمة مصغرة تتشكل من 5 أعضاء من ممثلي المجالس واللجان الوطنية عقد الاجتماع الأول للجنة خلال اليومين المذكورين أعلاه في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة. وقد مثل الجانب القطري في هذا الاجتماع الدكتور عبد الله الحمادي، مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بالإنابة، حيث شارك في المناقشات التي دارت حول أهمية مبادرة إنشاء اللجنة الدائمة المصغرة والمهام الواسعة والدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به لتعزيز العمل العربي المشترك في المجال السكاني على الصعيدين الوطني والعربي. وبعد الحوار المستفيض الذي دار في الاجتماع المشار إليه، اتفق المجتمعون على ما يلي:

- أن تشمل مهام اللجنة المصغرة الحوار والتشاور والتوافق على أولويات السياسات السكانية وآلياتها وكيفية تفعيلها،
- بلورة مقترحات برامج ومشروعات ومبادرات لتعزيز أعمال الاجتماع السنوي لرؤساء اللجان والمجالس السكانية وتدعيم السياسات والشراكات،
- بلورة آراء ومقترحات لتفعيل تنفيذ توصيات اجتماع رؤساء اللجان والمجالس السكانية،
- القيام بمبادرات لتعزيز العمل السكاني العربي ضمن الأطر العليا والمجالس الوزارية العربية ودعم متخذي القرار العرب على أعلى مستوى لتوصيات واقتراحات لرؤساء المجالس واللجان السكانية العرب بما فيها السعي لإنشاء مجلس وزاري للسكان،
- المساهمة في تنسيق الموقف العربي في المحافل الدولية وضمن المحافل نفسها بما يعزز المشاركة العربية على الصعيد الدولي.

أما التوصيات التي خرج بها الاجتماع المذكور، فأهمها:

- الحفاظ على استدامة نفس أعضاء اللجنة طوال فترة عضويتهم وعند الضرورة القصوى يمكن للعضو الأساسي ترشيح من يمثله في الاجتماع على أن يكون المرشح له دراية كاملة بأعمال وتوصيات كافة اجتماعات اللجنة السابقة.
- يمكن للجنة أن تستعين بالخبرات العربية أو الدولية المتخصصة عند الحاجة بما يثري النقاش وحوارات اللجنة ويوفر مزيداً من المؤشرات والمعلومات حول الأبعاد السكانية محل اهتمام اللجنة.
- تعقد اللجنة اجتماعاتها مرتين سنوياً ويمكن أن تدعى إلى عقد اجتماع طارئ عند الحاجة.

اللقاء الخاص بالتجارب الإدارية الناجحة في العاصمة الأردنية عمان يومي 18 و 19 / 9 / 2012: نظراً لنجاح اللجنة الدائمة للسكان في إعداد السياسة السكانية لدولة قطر، والإنجازات التي حققتها منذ البدء بتنفيذ برنامج عمل تلك السياسة ابتداء من أكتوبر 2009، شاركت اللجنة الدائمة للسكان، بدعوة من المنظمة العربية للتنمية الإدارية، في اللقاء الرابع من سلسلة لقاءات التجارب الإدارية الناجحة التي تعقدها المنظمة دورياً في العاصمة الأردنية خلال الفترة المشار إليها أعلاه.



وقد مثل اللجنة الدائمة للسكان في اللقاء المذكور السيد/ يوسف مبارك الدوسري، المكلف بأعمال مدير المكتب الفني للجنة، حيث قدم عرضاً حول تجربة اللجنة الدائمة للسكان في إعداد السياسة السكانية لدولة قطر.

(3) التعاون الدولي: ترافق إنشاء اللجنة الدائمة للسكان بعلاقات دولية متينة تمثلت، بالدرجة الأولى، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يعد شريكاً أساسياً للجنة من خلال اتفاقية التعاون المبرمة معه منذ عام 2005. ولهذا الغرض، فقد تم عقد الاجتماعين التاليين بين اللجنة الدائمة للسكان من جهة وممثل المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالقاهرة:

اجتماع خبراء وباحثي المكتب الفني بممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان يوم 2012/10/17: أكد الحاضرون في هذا الاجتماع على أهمية وضرورة استمرار التعاون والتواصل بين الطرفين، ثم ناقشوا مسألة تحديث خطة عمل مشروع الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان للجنة الدائمة للسكان لعام 2013 بالتركيز على ثلاث نقاط أساسية، هي:

❖ الأنشطة الخاصة بالسياسة السكانية، وعلى رأسها الخطة الإعلامية، ودعم عملية تأسيس الشراكة مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تصميم وتنفيذ الأنشطة المشتركة للسياسة السكانية من أجل تحقيق أهدافها.

❖ قاعدة بيانات السياسة السكانية، حيث تمت مناقشة احتياجات المكتب الفني لقاعدة بيانات تشتمل على المؤشرات الديموغرافية ومصادرها، ومن ثم تصميم برنامج السوفت وير المناسب لذلك.

❖ تطوير القدرات الوطنية، حيث اقترح المكتب الفني عدد من الدورات التدريبية التي يحتاجها الباحثون والباحثات.

اجتماع سعادة / الدكتور صالح بن محمد النائب، الأمين العام للتخطيط التنموي، بممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان يوم 2012/10/18: عقد على هامش احتفال اللجنة الدائمة للسكان باليوم القطري للسكان اجتماع ضم سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب وممثل المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في القاهرة. وفي بداية الاجتماع، رحب سعادة الدكتور/ صالح بالدكتور/ عبدالله الزعبي، مستشار إقليمي للسكان والتنمية في صندوق الأمم المتحدة للسكان شاكراً ومقدراً للصندوق الحضور والمشاركة في الاحتفال باليوم القطري للسكان في 18 أكتوبر 2012. ومن جانبه، قدم الدكتور/ الزعبي، عرضاً مفصلاً حول المساعدات التقنية التي يقوم بها الصندوق ووسائل تنفيذها، تلا ذلك عرضاً لعلاقة المكتب الإقليمي بالمكتب الرئيسي في نيويورك، وكذلك الأقسام والبرامج في المكتبين ومدى تداخلها ودورها في عمليات التنفيذ. وفي نهاية الاجتماع، اتفق الطرفان أن يقوم الدكتور/ عبدالله الزعبي، مستشار إقليمي للسكان والتنمية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، بمراجعة ملاحظات واقتراحات المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان على خطة عمل مشروع الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان للجنة، وبتحديث هذه الخطة وإطلاع المكتب الفني عليها بعد التحديث تمهيداً لإقرارها والبدء بتنفيذها في مطلع عام 2013.

خامساً التوعية والإعلام

1) بيان اللجنة الدائمة للسكان بمناسبة اليوم العالمي للسكان 11 يوليو 2012: حرصاً منها على أهمية رفع الوعي العام بالقضايا والتحديات السكانية على الصعيدين المحلية والدولي، أصدرت اللجنة الدائمة للسكان في 11 يوليو 2012 بياناً خاصاً بمناسبة اليوم العالمي للسكان، الذي يصادف في اليوم المشار إليه سنوياً، جاء فيه:

"استجابة لتوصية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أقر عام 1989، يحتفل المجتمع الدولي باليوم العالمي للسكان في 11 يوليو من كل عام. وتهدف هذه المناسبة السنوية إلى زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالسكان وإلى تركيز الاهتمام على الطابع الملح لهذه القضايا وأهميتها في سياق خطط التنمية الشاملة وبرامجها والحاجة لإيجاد حلول لهذه القضايا.

وفي هذا العام يحتفل سكان المعمورة باليوم العالمي للسكان تحت شعار: "وصول الجميع إلى خدمات الصحة الإنجابية" التي تقع في صميم عملية التنمية، والتي تشكل الهدف الأساسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يسعى للوصول إلى عالم يكون فيه كل حمل مرغوب، وكل ولادة آمنة، سيما وأن مشاكل الصحة الإنجابية لا تزال السبب الرئيسي لاعتلال الصحة والموت بالنسبة للنساء في سن الإنجاب من جميع أنحاء العالم. فوفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة لعام 2011، كان هناك ما يقرب من (980) امرأة تموت يومياً من آثار الحمل والولادة، ودخل نحو (1.8) مليار شاب وشابة سن الإنجاب، وغالبا من دون المعارف والمهارات والخدمات التي يحتاجون إليها لحماية أنفسهم.

وفي هذه المناسبة، تؤكد اللجنة الدائمة للسكان التزامها بفكرة أن "كل شخص له الحق في الصحة الإنجابية"، وذلك من خلال سعيها الحثيث لمتابعة تنفيذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التنفيذية والمؤسسية ذات العلاقة التي يتضمنها برنامج عمل السياسة السكانية للدولة، والتي تساعد في تمكين الرجال والنساء من الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية. وعلى هذا الصعيد، تشير اللجنة الدائمة للسكان إلى أن دولة قطر قد حققت إنجازات كبيرة، أهمها:

🇶🇪 في حين توصي منظمة الصحة العالمية بأن تكون هنالك ثلاث زيارات للفحص خلال مدة الحمل، توفر الدولة زيارة للفحص في كل شهر، وزيارة كل 10 أيام في الشهر الأخير من الحمل، ليكون إجمالي عدد مرات الكشف 12 زيارة خلال فترة الحمل الواحدة.

🇶🇪 وقد ساهمت هذه المتابعة الصحية الحثيثة للنساء في تراجع وفيات الأمهات في دولة قطر بسبب الحمل والولادة والنفاس من (3) وفيات عام 2005 إلى (2) وفيات عام 2010. ويعود هذا التراجع إلى استدامة الرعاية الصحية للنساء قبل وأثناء وبعد فترة الولادة وشموليتها، وإلى توفير مختلف وسائل الرعاية والمتابعة لهن من فحوص وتحاليل طبية، وتنوع التركيبة الغذائية للأمهات وغناها، إضافة إلى العناية الأسرية بالأم الحامل خلال فترة الحمل وبعد الولادة.

🇶🇦 أما نسبة النساء اللواتي يحصلن على خدمات الرعاية الصحية الأولية، فقد بلغت حد الشمول (100%) منذ العام 2003. وكذلك الأمر بالنسبة للحوامل والولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة، فقد شملت جميع النساء الحوامل (100%).

وإضافة إلى ما سبق، وقع المجلس الأعلى للصحة ومركز الاستشارات العائلية اتفاقية تعاون مشتركة حول البرنامج الوطني للفحص ما قبل الزواج بهدف المحافظة على الأسرة في دولة قطر وحمايتها، ونشر الوعي بين الأسر لتحقيق أكبر وقاية من مخاطر الأمراض الجينية والوراثية والانتقالية والتي تشكل تحديات خطيرة لمرحلة ما بعد الزواج. وقد صدق قانون هذا الشأن يلزم المواطنين والمقيمين بإجراء الفحص الطبي قبل الزواج بدءاً من 2009/12/14.

هذه وسواها من الحقائق تدل على ارتفاع الصحة الإنجابية في دولة قطر إلى مستويات متقدمة على الصعيد الدولي، وتشير في الوقت ذاته إلى أن الدولة قد تمكنت من تحقيق غالبية الأهداف الإنمائية للألفية في هذا المجال قبل موعدها، وإلى أنها ماضية نحو تحقيق المزيد من الإنجازات بما يستجيب تماماً لشعار اليوم العالمي للسكان لهذا العام، وبما يحقق حياة أفضل لكل من يعيش على أرض هذا البلد. وهذا ما تسعى إليه اللجنة الدائمة للسكان عبر متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية المستمدة أساساً من رؤية قطر الوطنية 2030، والمنضوية عملياً تحت مظلة استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016.

2) نشرة "سكان": ضمن خطتها الإعلامية، أصدرت اللجنة الدائمة للسكان العدد الثامن عشر من نشرتها



الفصلية "سكان"، وهو العدد الرابع خلال عام 2012. وكغيره من الأعداد السابقة، يتضمن هذا العدد الجديد مجموعة من الموضوعات التي تهدف إلى نشر الثقافة السكانية والتعريف بقضاياها على مستوى الدولة والتعريف بالسياسة السكانية، وتوعية الجمهور بأهمية هذه السياسة ودورها في تحسين نوعية حياة الفرد والأسرة والمجتمع القطري.

3) الخطة الإعلامية: في إطار الجهود التي تسعى اللجنة

الدائمة للسكان من خلالها إلى نشر الثقافة السكانية والتعريف بقضاياها على مستوى الدولة وتوعية

الجمهور بأهمية السياسة السكانية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر، يعمل المكتب الفني للجنة حالياً على تطوير خطتها الإعلامية على أكثر من صعيد، أهمها:

تحديث موقع اللجنة على الشبكة العنكبوتية: منذ تشييده في 14 أكتوبر 2009، يخضع موقع اللجنة الدائمة للسكان على الشبكة العنكبوتية (www.ppc.gov.qa) للتحديث المتواصل والهادف إلى نشر الثقافة السكانية.



ويشمل الموقع على المواضيع الأساسية للجنة الدائمة للسكان، وهي: التعريف باللجنة وبرسالتها ورؤيتها وأهدافها وإنجازاتها، والتعريف بالمكتب الفني، ونبذة عن السياسات السكانية، ونقاط ارتكاز السياسة السكانية.

كما يشتمل الموقع على إصدارات اللجنة الدائمة للسكان التي تناولت محاور السياسة السكانية في دولة قطر، وسلسلة دراسات سكانية، ونشرة سكان، إضافة إلى مجموعة من الأخبار المتجددة التي تتعلق بنشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني.

بالإضافة إلى صفحة اللجنة على موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) يجري حالياً العمل على إنشاء صفحة جديدة على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، وذلك بهدف تعريف الجمهور باللجنة ونشاطاتها، وإصداراتها بحيث يستهدف الحساب جميع شرائح المجتمع.

وفي اجتماعهم مع الممثل الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في القاهرة، الدكتور عبد الله الزعي، الذي انعقد في مقر اللجنة الدائمة للسكان بالدوحة بتاريخ 2012/10/17، أشار خبراء المكتب الفني في اللجنة إلى أهمية دعم الصندوق لعملية إنجاز خطة إعلامية خاصة بالسكان، كما ورد في الاتفاق المبرم بين الطرفين (اللجنة والصندوق). ومن جهته، أوضح خبير الصندوق إلى أن إعداد خطة إعلامية خاصة بالسكان يحتاج إلى شخص متخصص في هذا المجال (الإعلام السكاني)، وحالياً لا يوجد بمقر الصندوق في القاهرة من هو متخصص بذلك، إلا أنه من الممكن الاستعانة بخبير إعلام سكاني من نيويورك، واعداداً التباحث حول هذا الموضوع مع الصندوق حتى يتم الاتفاق على الشروط المرجعية بين الصندوق واللجنة فيما يخص الخطة الإعلامية.